

رحمًا غير محرم حتى ابن العم ارحم ما عرهم حتى الاخ من الرضاع او الاخت من
الرضاع او رحما محرمًا من قرابة حوا ان عم هواخ من الرضاع يحل المعنة وذلك
لان القرابة القرابية موصيه للصلة دون البعيد فاذا وجد روالح المحرم
من القرابة تكون القرابة قرينة ولا فلائم لما وجبت النفقة لكل اى رحم
محرم فلنا لا بد من الفقر والعجز عن الكسب اما اعتبار الفقر فلانه اذا كان
غنيًا يكون نفقته في ماله لا في مال غيره واما اعتبار العجز فلانه لو كان
قادرًا على الكسب يكون غنيًا بكسبه كما يكون غنيًا بماله والصغر الفقير عجز
عن الكسب وكذلك المرأة والذكر الزمن والاعى مفقور العينين واسئل
البيدين ومقطع الرجلين والمعوق والمفلوج كلهم عاجزون عن الكسب
فوجب صلته ارحامهم بحماية نفقاتهم بخلاف الابوين والمجد والجدت عند
عدمها حيث لا يشترط لايجاب النفقة عمن هم عن الكسب بل الفقير منهم كان
وذلك لان في ارحمهم بالكسب يلزم ضرر مشتقة الاكتساب عليهم مع غناء
الولد وهو منى عن ضررهم وهذا كله مذهبنا وعندنا لئلا يفي لايجب النفقة
في غير الولاد لعدم البعضية وليس قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك
قراءة ابن سعد وعلى الوارث ذلك الرحم المحرم ولا شك ان قرأته مكات مسورة
من رسول الله صلى الله عليه فلهذا شرطنا ذا الرحم المحرم **قوله** والرحم
ذلك على مثل الميراث اى قال القدرى في مختصره وتماه فيه فقبح نفقته
البنات البالغة والابن الرزق على ابويه اثلاثا على الاب والثلثان وعلى الام الثلث
وهذا ليس بظاهر الرواية وهو رواية احسن عن ابي يوسف عن ابي حنيفة وهو
لغائه الحصاف ايضا لالحصاف في ادب الفاضل الولد الذكر اذا كان
زمانية وقد بلغ فنفقته على ابويه على الام الثلث وعلى الاب الثلثان ووجهه

ان استحقاق النفقة بالارث لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك يجب النفقة
على الابوين بقدر ميراثهما من اولادها فانها ظاهر الرواية تحل النفقة على الاب كافي
الولد الصغير قال محمد في الاصل نفقة الكبير على الاب اذا كان زنا وذلك لقوله تعالى
وعلى المولود له ذقهن فجاء لا يشارك الاب احد من مؤنة الرضاع لا يساكنه ابنا
في النفقة هذا اذا كان الاب موسرًا اما اذا كان معسرًا والام موسرًا **قوله**
بالانفاق على الولد ويكون ذلك دينًا على الاب وكذلك اذا كان الاب معسرًا
او عم الولد موسرًا يؤمر العم بالانفاق ويكون ذلك دينًا على الاب وبه يخرج
شمس الامعة المرخية في شرح الكافي **قوله** وجه الفرق على التولية بالارث
اى وجه الفرق بين الولد الصغير والكبير على غير ظاهر الرواية ان الولد له
ولاية على ولده الصغير ومؤنته عليه ولهذا يجب نفقته على الاب بخلاف الولد
الكبير لانه لا ولاية له عليه ولهذا لم يشارك الاب في نفقة ولده الصغير وشاركته
الام في نفقة الكبير فوجب الثلثان على الاب والملك على الام **قوله**
وفي غير الولد يعتبر قدر الميراث يعنى رواية واحدة حتى يجب نفقة الصغير
العقور على الاب والجد اب اب الاما على الام الثلث وعلى الجد الثلثان قال
في شرح النجاشي وكذلك لا كان له ام واخ اب وام وابن اخ اب وام او عم اب
وام واحد من العصبة فان النفقة عليهم الملائن وكذلك اذا كان له اخ واخت
اب وام فالنفقة عليهما الملائن على قدر ميراثهما ولو كان له اخ اب وام واخ
ام فالنفقة بينهما اسدًا ولو كان له عم اب وام وعمه اب وام فالنفقة
على العم دون العمرة وكذلك لو كان عم اب وام واخ اب وام فالنفقة على العم
ولو كانت له عمه اب وام واخ اب وام فالنفقة عليهما الملائن لئلا يثقلها على العمرة
فثلثها على الحال وكذلك لو كان له خال وخالة من قبل الاب والام فالنفقة عليهما